التاريخ امس واليوم

قلّب ما شئت من كتب التاريخ المكتوب قديماً من كل امةٍ تحت الشمس رُوت عن الماضي خبراً كاليونان ابناء الفلسفة والرومان اخوان الشرائع والعرب وارثي الحضارة فانك لا تكاد تجد من كتبهم في التاريخ ما يخلق به ان يسمى تاريخاً لان كتّاب اولئك المؤلفات اليونانية والرومانية وفي صدرهم هيرودوتس ابا التاريخ لم يحلموا انهم يدوّنون علماً ولكنهم كتبوا كأنهم يؤلفون كتباً يخلبون الالباب ببلاغتها ويزينون بها بعض الفضائل ويبغون مغزى سياسياً فلما نبغ كتبة الاسلام لم يخرجوا عن مناهجهم وتابعهم فيه مؤرخو العصور الوسطى فالحديثة

ومعظم ما تهافتت عليه اقلامهم المبالغة في سرد الوقائع والغلو في الوصف والقصور عن الاحاطة بالاخبار فبعدت بذلك تواريخهم عن الحقيقة لانهم لم يقصدوها وما زال هذا حال التاريخ لا يكاد يكون له شأن مذكور بين العلوم والفنون الى القرن التاسع عشر حين نهض بعض الجهابذة فصيّروه علماً قائماً بذاته تخرج عن كونه وقائع مسرودة خالية من الفائدة العلمية الى حقائق سياسية واجتماعية ذات علاقة بالآداب والمؤثرات الاقتصادية والموانع الجغرافية وخصائص الامم

فاصبح التاريخ من العلوم التي يتلقاها الطلبة في المدارس ووضعت في اصوله الكتب الموثوقة ونهض للكتابة فيه رجال العلم فلم ينصرفوا الى تسطير الوقائع الحادثة في ايامهم فقط بل عادوا الى ما تداولته الايدي من تواريخ الاقدمين وقرأوها واتخذوا من وقائعها مصدراً جروا في اثباته وتحقيقه على قواعد ابتدعوها فكان نتاج بحثهم تاريخاً جديداً للازمنة القديمة

واتفق جمهورهم على ان علم التاريخ انما هو سيرة البشر وان كتبه ضربان ضرب يسرد الحقائق الثابتة سرداً وضرب يبحث في تجريح تلك الحوادث لمطابقتها على طبيعة العمران فيستخرج منها احكاماً ادبية وفلسفية وسياسية. وهذا الضرب الثاني اهم كتب التاريخ لان تجريح الروايات اي فحصها وتمييز صحيحها من فاسدها على نسق علمي واختبار اعمال الرجال المذكورين والتنويه بما في تلك الاعمال من الحسن والقبيح وبيان الذرائع التي توسلت بها الامم الى ذروة نجاحها او انحطت الى دركات تأخرها والبحث في السنن والشرائع وتأثيرها على المجتمع في كل طور من اطواره كل ذلك من المباحث المفيدة للناس والمثقفة للاذهان ومذ اعتقد الباحثون هذه الحقائق تقمصت كتب التاريخ من المنفعة واللذة ثوباً قشيباً

وغرض المؤرخ التاريخي بيان الحقائق مجردة عما يلابسها من الاكاذيب والاوهام . واصول علية تقتضي اطلاعاً واسعاً على كثير من العلوم والفنون اذ يتعذر على من لم يكن ضليعاً ان يصل بجهده الى نتيجة صحيحة ولذلك يمتاص تأليف التاريخ لهذا العهد على كثيرين من الكتاب الذين لا يستعدون له استعداداً كافياً

وحسبك ان على المؤرخ ان يتمكن كل التمكن من علم المنطق وان يعتمد فيه على النسق الافرنجي الحديث لتحقيق قضايا التاريخ لا سيما الشهادة بضروبها فان سبرها يجب ان يكون دقيقاً . ويعتمد في ذلك على اساليب شتى منها مطابقة الروايات فانك اذا اشتبهت مثلاً برواية وردت في احد التواريخ تعين عليك ان تقرأ كتاباً آخر فان وجدتها واردة فيه ولم يكن في راويها مظنة النقل عن الكتاب الاول فقد وقعت المطابقة . اعتبر ذلك بما ورد في التوراة من ان الكلدان من سلالة كوش اي انهم حاميون والحال ان بعضهم ارتاب في صحة هذه النسبة لظنهم ان الكلدان والاشوريين من اصل واحد هو السامي فعاد المشككون الى قراءة التواريخ القديمة المأثورة عن بيروسوس و بوليهستور واوسيبيوس الارمني وديودورس الصقلي وغيرهم فوجدوا اقوالاً تؤيد حامية الاصل الكلداني بتفرقتهم بين الجنسين الكلداني والاشوري فرجحت عندهم صحة رواية التوراة

الا ان هذه المطابقة قد يعتورها عند مقابلة الروايات شيء من الاختلاف في مؤداها فيعدل في اعتبارها الى الترجيح واقتراب احد القولين من الممكن وقوع مثله عادة فيرجح . مثال ذلك ما استفدناه من الرواية المأثورة تبيل هذا عن حامية الكلدان فان المشككين انما اعتمدوا رواية هيرودوتس القائل ان نينوس مؤسس نينوى عاصمة الاشوريين هو ابن بيلوس جد الكلدان فكأنه جزم بوحدة الاصل في الامتين . لكن الثقات من المحققين رأوا روايات المؤرخين الاخرين لا تدل على تلك الوحدة بل تعتبر كلاً من الامتين منفصلة عن الاخرى وان هيرودوتس المعتمد مصدراً للريب هو نفسه قال في موضع آخر من تاريخه عند ذكره جيش زركسيس الفارسي والامم السائرة تحت لوائه انه يذكر الكلدان والاشوريين كلاً لوحده . رأى المحققون ذلك فرجحوا القول بحامية الكلدان وسامية الاشوريين

ومن ضروب الشهادة التاريخية ايضاً التقليد وهو الحديث الشفاهي ترويه الالسنة شعراً او حكاية وهو لا يعتمد كثيراً الا اذا بلغ حد التواتر ولم يكن مؤداه مخالفاً للمألوف . مثال ذلك ما عرف من حديث امين بك المملوك المصري وكيف انه وثب بفرسه من قلعة مصر يوم قتل المماليك وانه قبل ان يصل الى الارض رمى بنفسه عن جواده فسلم ولم

هاريًا لهذه الرواية تداولها الناس في مصر وسوريا الأَّ ان بعض كتابنا لم يحفل بها لانها لم ترد في التواريخ المعاصرة وخيل ان الحادث مستفيض بين الناس بحيث بلغ حد التواتر. فضلاً عن انهُ ورد في بعض النصوص الصحيحة ان امين بك اتجه بعد فراره صوب دار السعادة ودخل في خدمة الدولة العثمانية ونال الولاية على طرابلس الشام سنة ١٨٢٢ مع رتبة الميرميران فهدانا هذا الى البحث والتحقيق وعثرنا على كتاب مخطوط في مكتبة المدرسة الكلية الانجيلية في بيروت لفاضل مشهور بين كتابنا هو المرحوم نوفل نوفل الطرابلسي الذي ذكر امين باشا في جملة من تولى طرابلس. فثبت لنا من ذلك صدق جزء من الرواية وبعثنا نبحث في طرابلس بين شيوخها واذ مثل المرحوم نقولا بك نوفل من افاضل اعيانها عن الرجل اجاب انهُ سمع من غير واحد من شيوخ عائلتهِ ان امين باشا كان يحدثهم بالواقعة وكيف وثب بحصانهِ من فوق جدار القلعة. وبالبحث في الموضع المشار اليهِ من ذلك الجدار يتبين ان العلو لم يكن شاهقًا. ونحن نعلم ان وثوب الرجل بجوادهِ من فوق الجدار ثم وثوبهُ من على ظهر الجواد قبل بلوغهِ الارض يجعل مسافة الوثوب كأنها من الموضع الذي ترك فيهِ ظهر جوادهِ فان صح القول بفقاد الانسان مالكًا رشدهُ محافظًا على وعيهِ في ساعة الخطر لا يبقى من غبار على الرواية لانها ممكنة الوقوع ويرجح قبولها لبلوغها حد التواتر فضلاً عن ثبوت بعض اجزائها

ثم ان في سبيل قبول الشهادة التاريخية صعابًا اهمها الوثوق بحال الشاهد فردًا كان او جماعةً وهذا الوثوق يتناول السلامة من الغرض او الكذب او الجهل فان كلاً منها قد يحرف بالنقول عن جادة التصديق فالقاعدة العامة التي يجب الانتباه اليها في التاريخ هي التدليل في موضع الرواة من الابتعاد عن الخلال الثلاث التي ذكرت. اعتبر ذلك في رواية امين بك نفسها فان تجريحها يدل على احد امرين اما ان الناس يومئذٍ استعظموا نجاتهُ من مجزرة القلعة فاخترع المحبون بهِ الرواية واشاعوها في سوريا ومصر كذبًا او غرضًا او جهلاً بالصحيح الواقعي منها او ان الرجل لما نجا اشاع ذلك بين ذويهِ ومريديهِ كذبًا وتفاخرًا. هذا من حيث التقليد المأثور شفاهًا واما الروايات المكتتبة فالمثال منها نعود بهِ الى هيرودوتس فان من جملة ما آخذهُ بهِ المحققون في وحدة الاصل بين الكلدان والاشوريين انهُ لم يكن ضليعًا بمعرفة التاريخ القديم واستشهدوا على صحة قولهم بجهلهِ احوال امم القديمة اذ يطلق على اهل البلوبنيس اسم الدوريين وذلك قبل ان اغار الدوريون على ذلك القطر واذ يقول عن اثينا في زمن وفد كراسوس انها كانت ثانية مدائن اليونان وهي لم تكن كذلك. وبهذين

المثلين اتبعوا له جهل التاريخ القديم لان من يجهل ماضي تاريخ قومه لا يؤخذ بقوله في ماضي غيرهم

ثم ان من شيمة المؤرخين ان يكون واحدهم نقل خبراً فرواه غيره عنه وتداولته بعد ذلك الاقلام في عصور متطاولة والخبر المأثور يكون في اصله محتملاً للصدق والكذب فمثل هذا النقل المسلسل لا يعتبر عند النقدة صالحاً للتطبيق والتصديق

ومن الاصول المنطقية التي تجد في التاريخ الاستقراء والتمثيل والقياس فاما الاستقراء فهو استنتاج احكام عامة من مشاهدات خاصة واركانه اربعة الملاحظة والفرض والاستنتاج والامتحان ومثاله في التاريخ لو قرأنا في تاريخ مختصر ان اسكندر المكدوني مات في بابل ولم يذكر سبب موته لحسبنا خبر الموت ملاحظة وفرضنا انه مات في حرب او مسموماً او حتف انفه - ثم اذا امعنا النظر في حالة ذلك الزمن فوجدنا ان بابل كانت في حوزته وان اهليها كانوا خالدين الى طاعته بحيث لم يقع فيها او في جوارها حرب او قتال لانتفى الظن بانه راح قتيلاً · واما موته بالسم فنفرض له فرضين الاول انه تجرعه من تلقاء ارادته قصد الانتحار به ولكننا نرى في شؤونه من العزة والصولة واستفحال الملك ونيل اماني النفس الكبيرة وعقده العزيمة على اعمال اخرى مجيدة كل ذلك لا يبقي لظن الانتحار مجالاً فنعود الى الفرض الثاني وهو ان السم دس له خلسة بيد اثيمة تريد اغتياله فنرى ان بطانة الاسكندر كانت محبة حباً يقرب من العبادة اذ اغدق عليهم النعم وبه ظهرت مفاخرهم واليه تنتهي عزتهم واما الناقمون عليه منهم فلا يخال اقدامهم على الفعلة لئلا يتصل به سر نجواهم فيعود سعيهم مردوداً عليهم بالنكال فينتفي هذا الفرض ايضاً ولا يبقى الا القول بموته حتف انفه · هذا هو الاستقراء وميزانه الامتحان وبه يظهر صدق النتيجة

ولا يقتصر الاستقراء على اظهار النتائج الجزئية فقط بل يكشف ايضاً النواميس العامة التي تستولي على الكون فاذا قرأت مثلاً ان الماديين قبل اغارتهم على بابل كانوا في حالة الفطرة الساذجة والخشونة وانهم بعد غلبهم على القوم وفتح عاصمتهم انغمسوا في نعيم العيش والترف فاثر ذلك في اخلاقهم وعاداتهم اذ انقلبوا من اقدام الفطري وجرأته الى سكينة الحضري ودعته فاضاعوا مزيتهم الحربية فصولتهم فالسيادة التي احرزوها بقوة سيوفهم — متى عرفنا ذلك حكمنا بالاستقراء باستنتاج ناموس عام نرى له في حوادث التاريخ اشباهاً وهو ان الترف مفسدة الاخلاق وطليعة الاضمحلال

اما التمثيل فبني على قاعدة طبيعية هي ان الاسباب المتشابهة تنتج نتائج متشابهة فاذا

ورد في التاريخ ان امةً ضاقت بها ارضها فهاجرت ثم رأينا امةً اخرى ينبت بارزاء تلك حكمنا بمهاجرة هذه الامة ايضاً

الا ان السبيل لصحة التمثيل عسيرٌ لانهُ يقتضي لمن يحمل به ان يكون واسع الاطلاع ليستطيع المقابلة التامة بين ظروف الحالين ليصح حكم التمثيل بينهما فان لم يكن المؤرخ مطلعاً جاء حكمهُ زائفاً لان الاختلاف القليل في احد الظروف ربما كان بذاته كافياً لاحداث نتائج تخالف النتائج الاخرى فيفسد القياس

والمثال التاريخي على وحدة الظروف الا قليلاً ان الهكسوس المعروفين بملوك الرعاة اكتسحوا مصر وغلبوها على السيادة في معظم ارجائها وكانوا كثار الجند فدانت لهم البلاد لكنهم لم يملكوا عواطف المغلوبين بل ظلوا يحسبونهم غرباء عنهم في الدين والجنس واللغة مع ان الغالبين اصطبغوا بصبغتهم وتعلموا لغتهم وعلومهم وطال بهم عهد السيادة في وادي النيل ثم ناهضهم بعض الامراء المصريين وحاربوهم وظفروا بهم وطردوهم فرجعت مصر بعد فوز امرائها كأن لم تكن خاضعة للاجنبي · هذا حال مصر · وبعد قرون وقع شبهٌ قريب مثلهُ في بريطانيا · فان اهلها كانوا مستقلين بزعامة امرائهم الوطنيين لكنهم كانوا في حال الجاهلية فجاءهم الرومان وغلبوهم على اطراف جزيرتهم وملكوا بعض ارجائها ومصّروها على نهجهم الروماني وشرعوا يذودون عن حياض ملكهم بقوة حاميتهم وبقي الامراء الوطنيون على استقلالهم في الداخلية · فوجه الشبه بين الحادثين ان المصريين والبريطانيين غُلبوا على بلادهم فملك الفاتح بعض اطرافها وظل الوطنيون مستقلين في انحاء منها وان سيادة الغالبين قامت بحد السيف وحفظت طويلاً بقوة الحامية فلما ضعفت القوة واستشعر القومان بوهن الغالبين ناهضوهم فغلبوهم وطردوهم وبهذا يظهر التمثيل تاماً حتى لو جهلت النتيجة المروية عن احدى الامتين لقيست على النتيجة الحاصلة للاخرى · اما وجوه الاختلاف في الجزئيات فهو ان الهكسوس قدموا مصر وهم في حال الجاهلية بينما كانت مصر راقية بخلاف حال الرومان فانهم كانوا قد بدأوا في حضارتهم وارتقى بهم تمدنهم عن مجتمع البريطان ايام غزوهم لجزيرتهم فكانت النتيجة مختلفةً لان الرعاة استفادوا من رقي المجتمع المغلوب بينما ان الرومان لم يفيدوا المجتمع البريطاني كثيراً لانحصار حضارتهم في دائرة ضيقة هي النطاق المغلوب على وطنيته

اما القياس فهو عكس الاستقراء اي استنتاج احكام جزئية من امور عامة فاذا عرفت ناموساً عاماً استنتجت منهُ حكماً مخصوصاً مثال ذلك ان من السنن المعروفة ان الترف

[illegible]

[illegible]

ولكن التكيات المنطقية لا تكفي وحدها بل يجب على المؤرخ الحاذق ان يستعين بالعلوم الاخرى واولها علم الآثار وهو يبحث في العاديات التي خلفها الاقدمون سواء كانت كتابية او صناعية فترى الامم القديمة قد تركت كثيرًا من الكتابات على الحجر والماجر والآجر والبردي باقلامها الجمة ولغاتها الكثيرة من بائدة وحية وتجد من الاصنام والتماثيل والآنية والنقود المضروبة والبنايات وغيرها ما يظهر للباحث شيئًا من بقايا العصور

غير ان استطلاع كل هذه الآثار ليس بالمستطاع الا اذا تقدم الانسان وتمكن من علوم اخرى هي في اصلها فروع من علم الآثار فلا تجد في البلدان الراقية من ينصرف الى التاريخ الا وقد تمكن من معرفة اللغات القديمة والحديثة واهم الاولى اللغتان اليونانية واللاتينية لما فيهما من المؤلفات القديمة ولان تمدن الامتين اللتين تكلمتا بهما شمل قسمًا عظيمًا من العالم المعروف في عصرها وخلف آثارًا مكتوبة بهما ويلي هاتين اللغتين اللغات العربية والعبرية والسريانية والقبطية فانهن مفتاح اللغات البائدة كالارامية والفينيقية والمصرية وليست معرفة هذه اللغات بذات فائدة للمؤرخين ما لم تكن مدعمة باصول علم اللغات المسمى Philologie لان بها تعرف قربى تلك اللغات الى بعضها من حيث كلماتها وصرفها ونحوها فالتمكن من هذه المعارف يسهل على المؤرخ فهم ما يقرأ من الكتابة القديمة الا ان قراءة تلك الكتابات تقضي بوجوب معرفة الاقلام التي كانت تكتب بها تلك اللغات كالمسمارية والهيروكليفية وغيرها مما وضع له الفرنجة علمًا يقال له علم قراءة الاقلام Calégraphie . لكن المؤرخ لا يستطيع لهذا العهد الاحاطة بكل ما وجد من الآثار وقرئ من الاقلام ما لم يطلع على ما كتب العلماء والباحثون عنها وما قرأوا من اقلامها

ومن ثم يجب ان يكون عارفًا ايضًا باصول علم النقود المضروبة Numismatiques لان الملوك والامراء يضربون النقود باسمائهم فاذا خفيت على المؤرخ حقيقة زمن احدهم فاحسن سبيل لتحقيق ذلك هو البحث في نقود ذلك الزمن فضلاً عن ان كثيرًا من وقائع التاريخ ظهر ثبوتها بكلمات او كلمتين محفورتين على قطع النقود اعتبر ذلك بما ورد عن فتح الرومان اليهودية ومصر وغلبتهم على البرثيين وغير ذلك

ومن الفروع المهمة لعلم الآثار علم التوقيت Chronologie فان به تعرف الازمنة التي وقعت فيها الحوادث وهذه المعرفة قد لا تنال من النص التاريخي فيعمد الى استخراج

مجهولاً بالمقابلة على معلوم يتصل بها او بالفرض المتّبع في الاستقراء او بدقة النظر في الصنعة ان كان ثمَّت اثر صناعي والحسبان على اثر من المصنوع لان مهرة اهله رهين بلصنعة القديمة متى رأوا مصنوعاً عرفوا منشأهُ وزمنهُ وقلما يخطئون في احكامهم

ولنضربن مثلاً لاستخراج الزمن المجهول فانهُ ورد على اثر لسنحاريب ملك اشور انهُ لما فتح بابل استرجع منها الاصنام التي كان مروداخ نادين اخي ملك بابل قد غنمها من تغلث فلاسر الاول ملك اشور قبل زمن سنحاريب باربع مئة وثماني عشرة سنة. والمعلوم من هذا المثل ان فتح بابل كان سنة ٦٨٨ ق.م والمجهول هو الزمن الذي غلب فيهِ تغلث فلاسر الاول لكن متى اضفت عدة السنين التي بقيت الاصنام فيها عند الغالبين اي ٤١٨ عرفنا ان الزمن المجهول هو سنة ١١٠٦ ق.م

ومن امثلة الفرض ان العلامة ويلنسون اراد تحقيق قول هيرودوتس ان السلطنة الاشورية بدأت حوالي سنة ١٣٠٠ ق.م ففرض ان تغلث فلاسر الاول كان على اريكة اشور سنة ١١٣٠ وقد سبقهُ عليها ستة ملوك والمستفاد من جدولين ظهرا بين الآثار يحتويان اسماء الملوك ومدة جلوس كل منهم ان المعدل المتوسط لسني جلوس الواحد منهم نحو عشرين سنة فمدة الملوك الستة نحو ١٢٠ سنة قبل تغلث فلاسر وحدث في خلال هذه المدة فترة او فترات يبلغ مداها خمسين عاماً فالمجموع ١٣٠٠ سنة

ومما يذكر ان هذه العلوم المحسوبة من فروع علم الآثار متداخلة بعضها ببعض لا يستطيع الانسان ان يحيط بفرع منها كل الاحاطة الا اذا كان لهُ المامٌ بالعلوم الاخرى ولذلك تجد علماء الآثار من الافرنج ضليعين في كل فرع من علومها

ومع ان المشاركة في علوم الآثار كافية في اطلاع المؤرخ على حقائق كثيرة من شؤون الزمن الماضي فانهُ يضطر ان يكون متمكناً من علم هندسة البناء لانهُ كثيراً ما يضطر الى ان يستخرج من شكل البناء الصابر على الدهر معرفة الامة التي عنت ببنائهِ والزمن الذي بني فيهِ . ولا خفاء ان علماء هذا الفن قد دوَّنوا مشاهداتهم ورتبوا اشكال البنايات القديمة وبحثوا فيها فصارت كتاباتهم نبراساً يُرجع اليهِ في الحكم على ما لم يرَ منها

اما الجغرافيا فمن العلوم الضرورية التي لا يستغنى عنها لان معرفة مواقع البلدان وتخومها وانهارها وجبالها وحاصلاتها مما لا بد من الاحاطة بهِ لئلا يخبط المؤرخون في ابحاثهم خبط عشواء حتى ان كثيرين من ثقات الباحثين لا يكتفون بما يقرأُون من كتب هذا العلم ومن رحلات السياح بل يرحلون بانفسهم الى البلاد التي يقصدون البحث في تاريخها

ويقصدون مواقع الحوادث ليكونوا على ثقة مما يكتبون

هذا اهمّ ما يضطر المؤرخ الى معرفته واملّ بعض الناقدين يقول انّى اذًا يتيسر لنا ان ينشأ بين كتابنا مؤرخ مدقق ونحن لا نجد بين علمائنا من برع في كل فرع من هذه العلوم فضلاً عن العلوم الاخرى التي تحسب مدرجةً لهذه قلت ان الاعتراض في محله لا سيما وان الافرنج يتخرجون في المدارس العالية ثم يدخلون المدارس الاختصاصية فيبرعون في فرع او فرعين من العلوم ولا يكتفون بما حصلوا بل ينصرفون الى قراءة كتابات من سبقهم قراءةً دقيقة حتى يحيطوا بها علمًا ومتى اشتد ساعدهم لا يقدم احدهم على التأليف الاّ اذا استعان بغيره من المبرزين في الفروع التي لا يكون هو نائل التبحر المدلّى فيها

على انا نحن لم نبلغ من التأليف خطة الابتداع وجهود النابغ منا ان يجيد الاتباع متحديًا الذي نقل عنه من الافرنج وحسبنا ذلك الآن ان صحّ النقل . ر . ن

اصل النبط في البتراء

بين البحر الميت (بحيرة لوط) وخليج ايلة (العقبة) منخفض من الارض يبلغ طوله نحوًا من مئة ميل . وهذا المنخفض يعرف بالغور وقد يطلق عليه وادي العربة بأل او بدونها . وعرض هذا الوادي بين اربعة اميال واربعة عشر ميلاً . وهو قفر بلقع قليل النبات شديد الحرّ . والى شرقيه سلسلة جبال ادوم المعروفة قديمًا بجبل سعير وتعرف اليوم بجبال الشراة وجبال الشوبك

في هذه الجبال في منتصف المسافة تقريبًا بين البحر الميت وبين خليج العقبة موقع مدينة بترا (البترا) وهي مدينة سالع القديمة عاصمة الادوميين قبل ايام نبوخذنصّر وتعرف خرائبها اليوم باسم وادي موسى

ان المسافر من الشام الى العربيّة جنوبًا يصل الى هذه المدينة ولا يراها بل لا يرى الاّ الجبال المحيطة بها . وفيما هو لا يرى الاّ تلالاً تجيء وتلالاً تذهب يقع بينها — وكأنما بغتةً — على مطمئن من الارض اذا بلغ منتهاهُ غرّنا وقع على سلمٍ او شقّ او شجّ بين هذه الجبال وهذا السلع تعلوهُ الصخور عن جانبيهِ كالجدار الى ما يبلغ نحوًا من ثلاثمئة قدم او يزيد احيانًا . وعرضهُ لا يتجاوز في كثير منه بضعة امتار . وطولهُ نحو من الفي متر الى الفين وخمسمئة فاذا انتهى المسافر الى آخر هذا السلع انكشف امامهُ سطحٌ او قاعٌ من الارض